

معنى بلا نظريّة

حين تكون معاني الأشياء في تغيّر دائم

ستيفن تيرنر

باحث في الفلسفة الاجتماعية، جامعة فلوريدا، أمبركا

ملخص إجمالي:

هناك صراعٌ جوهريٌّ دائر بين الأفكار التقليدية حول «المعنى»، وبين ظاهرة تغيّر المعنى ومعنى التغيّر في التاريخ. تنشأ التفسيرات التقليدية على جهتي، أحدهما زماني أو جاذبٍ لشيءٍ ثابت يعطى معنى، كالقاعدة أو العُرف؛ والذي يترتب عليه مشاكل مألوفة على التغيّر. إن مفاهيم القاعدة والعُرف هي استعارات لشيءٍ ضمّني؛ وبالتالي فهي غير مفيدة في تفسير التغيّر، فلا يوجد في التاريخ ما يُسمى بواضعي القاعدة أو الأعراف. فالمعاني في تغيّر مستمر، وهي جزءٌ من شبكة الاعتقاد والنشاط العملي اللذين يتغيران باستمرار. ربما كان بوسعنا أن نقوم بتخليص بعض النقاط من جاذبية الأطر الثابتة إذا تعاملنا معها على أنها بني ذات الشكل: «كما لو»، والتي تم تصميمها كركائز، لتمكيننا من تحسين القراءات الحرفية للنصوص، وذلك من خلال زيادة فهم الروابط الاستدلالية والأهمية العملية لمضمونها في ذلك الوقت.

* * *

مفردات مفتاحيّة: معنى، نظرية، اللانهائي، التفسير، المفهوم الثابت، الأعراف، التاريخي، اللغة اللّازمانيّة.

تمهيد:

لا شك في أن اللغة التي تُستخدم عادة للإشارة إلى المعنى هي لغة لا زمنية a temporal، وتُشير إلى شيء مُحدّد. وقد تمّ تطوير التفسيرات التقليدية الخاصة بالمعنى للردّ على تفسير "كريبك" Kripke حول مسألة أتباع القاعدة^[2].

بحسب تعبير "بول بوغوسيان" Paul Boghossian، "إنّ فكرة معنى شيء ما بكلمة هي فكرة ذات طابع لا نهائي، حيث لا توجد حرفياً نهاية للحقائق حول كيفية تطبيق المصطلح، إذا كنت سأستخدمه بما يتوافق مع معناه...". وهذا ليس بالحقيقة التي قدّمها "كريبك"، والمأخوذة من علم الحساب arithmetic - "إنّها تنطبق على أيّ مفهوم"^[3]. في المقابل، لا يمكن للتصرفات Dispositions أن تقوم بتفسير المعاني، وذلك لمحدوديتها، أو لأنّها جزءٌ من التاريخ الذي لا يقتصرُ إلاّ على الحياة العقلية لمؤرّخي اليوم، في حين أن المعاني أزليّة، أو كما يُقال، خارج الزمان.

لقد عوّّل "كويتن سكينر" Q. Skinner على خلفيّة فلسفيّة مُماثلة عندما طالب بفكرة أنّه عندما يتمّ تفسير مؤلّف ما، يلجأ المترجم إلى "الأعراف" conventions التي يمكن الكشف عنها من خلال دراسة النصوص العادية أو الأقلّ شهرة للفترة نفسها^[4]. كما يمكنه افتراض أن هذه الأعراف كانت مألوفة لدى مؤلّف النصّ الذي كان المعنيّ في الأصل، وأنّه قد عوّّل عليها لإعطاء معنى لنصّه، حتى وإن كان الغرض منه هو هدم الأعراف. لذا، فالعُرف هو مفهوم مرتبطٌ بشيءٍ تاريخيٍّ بالنسبة إلى الأشخاص الذين يتبعونه، ولكنه في المقابل، مفهومٌ ثابت، وبهذا المعنى يقع في مكان ما خارج اندفاع وأفعال مؤرّخي اليوم. وهكذا، يُقدّم "سكينر" جديداً في طريقة التفسير عندما يُلاحظ أنّ "المفاهيم المختلفة المتنوّعة تلاشت مع المُجتمعات المختلفة المتنوّعة"^[5]. وبالتالي، ثمة ارتباط بين المفاهيم و"المُجتمعات"، وأن "زوالها" لا يعني إلاّ أنّها أشياء مُنفصلة.

- ستيفن تيرنر: هو باحث في الممارسة الاجتماعية، والنظرية الاجتماعية والسياسية، وفلسفة العلوم الاجتماعية، أستاذ البحوث العليا في قسم الفلسفة بجامعة جنوب فلوريدا، ويحمل أيضاً لقب أستاذ جامعي متميز. حصل تيرنر على زمالة NEH، هذا فضلاً عن كونه أستاذاً فخرياً في جامعة مانشستر، وحصل مرتين على زميل متقدم في المعهد السويدي للدراسات المتقدمة.
- العنوان الأصلي للمقال: Meaning without Theory، ونُشر في مجلة Journal of the Philosophy of History، في عدد 5 عام 2011.

- ترجمة: د. حمادة أحمد علي.

[2]- S. Kripke, Wittgenstein on Rules and Private Language: An Elementary Exposition (Oxford: Blackwell, 1982).

[3]- P. Boghossian, "The Rule-Following Considerations," Mind 98, (1989), 507- 549, 509.

[4] - Q. Skinner, "Conventions and the Understanding of Speech Acts," Philosophical Quarterly 20, (1970), 118- 38, 135.

[5]- Q. Skinner, "Meaning and Understanding in the History of Ideas," History and Theory 8:1, (1969), 3- 53, 53

إلى هذا، نظر المؤرّخون من أتباع الكانطية الجديدة بالمثل إلى العصور التاريخية على أنّها عصور مُختلفة في البنى العقلية التي أنارت الأذواق والمعتقدات، وحتى المعاني التي نسبوها إلى عالم الأحداث، والحقائق، والأدوات. ولكن سرعان ما ترسّخت هذه الفكرة في عقيدة تاريخية، عبّر عنها جيداً "كارل بيكر" C. Becker في دراسته للتوير، عندما أطلق على هذا الأمر مُصطلح "مناخ الرأي" climate of opinion، فنراه يقول:

"سواء كانت الحجج Arguments تحظى بالقبول أم بالرفض، فإن هذا يعتمد على المنطق الذي يحملها بقدر اعتمادها على مناخ الرأي الذي تتواصل فيه. إن ما يجعل حجة "دانتي" أو تعريف "القديس توما" بلا معنى بالنسبة إلينا ليس المنطق الرديء أو نقصاً في التفكير، وإنما مناخ الرأي في فترة العصور الوسطى - تلك الأفكار المُسبقة غريزياً بالمعنى الواسع، إنّها رؤية العالم Weltanschauung أو نمط العالم، الذي فرض على دانتي والقديس توما استعمالاً فريداً من الذكاء، ونوعاً خاصاً من المنطق. ولكي نفهم سبب عجزنا عن متابعة دانتي أو القديس توما بسهولة، كان من الضروري فهم (ربما يكون أيضاً) طبيعة هذا المناخ من الرأي"^[1].

وعليه، لم تعد مناخات الرأي في الماضي "تفرض" نفسها على أي شخص، ولكنها، إلى حد ما، في متناول أيدينا كموضوعات objects ثابتة تُفسّر تفكير الماضي من ناحية، وتمكّننا من تفسيره من ناحية أخرى.

يجدر القول أنّ مشكلة الطابع الثابت لهذه الموضوعات، والتي لا تتضمن فحسب موضوعات منح المعنى meaning-bestowing كروى كليلّة وإنما الكلمات التي أعطت المعنى أيضاً، هي من المشاكل العميقة للغاية، إلى جانب المظاهر السطحية المتنوعة التي تظهر جلياً بشكل شائع في تاريخ العلوم. وقدّم "بول فيرابند" P. Feyerabend في ستينيات القرن العشرين ادعاءً ثورياً مناهضاً للفكرة التي مفادها أنّ النظريات الأكثر تطوراً تُفسّر النظريات الأقل منها في التطور عن طريق "الاشتقاق" derivation، وأنّ بعض النظريات الكبرى على الأقل لم تتناول الشيء الذي تناولته النظريات التي سبقتها؛ لأنّ معاني المُصطلحات قد غيرت خلال عملية التقدّم^[2]. ولكن على يد "توماس كون" T. Kuhn، أصبحت هذه فرضيةً بنظرية إيجابية تعطي معاني المُصطلحات العلمية من قبل النماذج الإرشادية paradigms، والتي كانت في حد ذاتها - من بين أشياء أخرى، هي عبارة عن بنى من الافتراضات التي يتقاسمها مجتمع علمي معيّن.

[1]- C. Becker, *The Heavenly City of the Eighteenth-Century Philosophers* (New Haven, CT: Yale University Press, 1959 [1932]), 5.

[2]- P. Feyerabend, "Explanation, Reduction, and Empiricism" in H. Feigl and G. Maxwell (eds.), *Minnesota Studies in the Philosophy of Science: Scientific Explanation, Space, and Time*, Vol. III (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1962), 28- 97, 33.

من الواضح أن التفسيرات السابقة مختلفة، ولكن يبدو أن ثمة تعارضاً أساسياً بين الطابع الثابت للحقائق التي تعطي المعنى، كالأعراف، والقواعد، والأطر، وبين الحقائق المتعلقة بالتغيير change الذي كان من المفترض أن يساعد في تفسير المعنى. فلم يكن باستطاعة "كون" أن يتصور هذه الافتراضات التي تعطي المعنى على أنها افتراضات تتغير بطريقة طبيعية، بالطريقة نفسها التي تغيرت بها المعتقدات الصريحة المألوفة في مواجهة أدلة جديدة واعتبارات جديدة. وبما أنها - الافتراضات - كانت على مستوى ضمني، فضلاً عن أنها تشكل معنى الأدلة الجديدة والاعتبارات الجديدة؛ فقد بدت بالضرورة مُحصَّنة من أيّ تنقيح أو تعديل من قبل الأدلة الجديدة أو الاعتبارات الجديدة، وبالتالي، لا يمكن أن تتغير إلاً كلياً عن طريق الثورات التي وضعت افتراضات بنويّة جديدة لإعطاء المعنى.

المعاني والأطر: التقاء الزماني باللازماني (الأزلي):

تساهم القواعد، والأعراف، والأطر، والرؤى الكلية، إلخ، في تفسير المعاني، كما تُتيح لنا أيضاً إمكانية الوصول إليها، وذلك لثبات وسائل الفهم والتفسير. إلاً أن "المعاني" التي يُفسرونها هي في حدّ ذاتها أشياء تتغير؛ الأمر الذي أدّى إلى ظهور مُشكلتين، وهما: أولاً، مُشكلة التفسير، والانحدار أو التراجع التفسيريّ explanatory regresses، وثانياً، مُشكلة الوصول إلى المعنى. ومن ثمّ، تأخذ مشكلة الوصول إلى المعنى شكلين من التساؤلات: أولاً، من أين نحصل على الوصول إلى معاني النصوص أو الأفعال عبر التاريخ؟ ثانياً، كيف نحصل على الوصول إلى القواعد، والأعراف، والافتراضات، إلخ، التي تحكم بدورها المعاني؟. من الواضح أن العلاقة بين هاتين المُشكلتين في الوصول هي علاقة فوضويّة أو مُشوَّشة، وكذلك العلاقة بين هذه المشاكل، ومُشكلة تفسير حقائق القواعد، والأعراف، والأطر، والطريقة التي تتغير أو تحلُّ بها بعضها البعض.

تكمن المُشكلة الرئيسة لدى المؤرِّخ في الوصول إلى معاني النصوص والعبارات من قبل الوكلاء التاريخيين. وعلى حدّ تعبير "سكينر"، فإنّ المؤرِّخين دومًا ما يواجهون "صعوبة واضحة في تغيير المعاني الحرفيّة للمُصطلحات الأساسية مع مرور الوقت"^[1]. وبالتأكيد، فإننا: «نكتشف من تاريخ الفكر أنه لا يوجد في الواقع مثل هذا النوع من المفاهيم الأزليّة، ولكن توجد مفاهيم مُختلفة متنوّعة تلاشت مع المُجتمعات المُختلفة المتنوّعة، فكان هذا الاكتشاف بمثابة حقيقة عامّة لا تتعلّق فحسب بالماضي، وإنما بأنفسنا أيضاً»^[2].

لذا، فإنّ التغيير المفاهيمي والتنوّع المفاهيمي حاصلٌ في كلّ مكان، وأنّ المعنى "الحرفي"

[1] - Skinner, "Meaning and Understanding in the History of Ideas," 31- 32.

[2] - Skinner, "Meaning and Understanding in the History of Ideas," 53.

المفهوم حاليًا لنص ما من الماضي، ربّما لم يكن له هذا المعنى في السابق. فكان هذا الأمر بمثابة هدية أو فرصة، على حدّ قول "سكينر"، بأن "القيمة الفلسفية الجوهرية، بل والأخلاقية" بالنسبة إلى "النصوص الكلاسيكية، وخاصةً المرتبطة بالفكر الاجتماعي، والأخلاقي، والسياسي"، "لا تُساعد في الكشف - إذا سمحنا لها - عن التشابه الأساسي، وإنما عن التنوع الأساسي للافتراضات الأخلاقية، والالتزامات السياسية التي تقبل التطبيق"^[1]. والواقع، أنّ الممارسة *exercice* يمكن أن تُخبرنا شيئًا عن أنفسنا ربما كان غائبًا عنّا في السابق، وهي حقيقة أنّنا افترضنا إطارًا مختلفًا والتمنا به سياسيًا. وفي كلتا الحالتين، نحن مُضطرون - لكي نفهم اللّغة كما كُتبت - إلى الإشارة إلى شيء آخر، شيء يتغيّر بالفعل، أي الافتراضات، والالتزامات، والأعراف، إلخ. ومن ثمّ، يعود تفسير معنى الكلمات الحرفية إلى الشيء الذي يتغيّر، وهو الإطار *framework*.

لقد كتب "سكينر" أكثر من ذلك بكثير منذ أن قدّمت هذه الحجج في الأصل، وقد نتساءل بشكل معقول عمّا إذا كانت آراؤه قد تغيّرت بطرق تحدث أي فرق^[2]. والسؤال الرئيس هنا: هل تخلّى عن فكرة الحقائق التي تعطي معنى؟ يظهر من خلال ردوده السابقة على مُنتقديه أنّه كان مُعاديًا كثيرًا لمسألة واضحة مفادها أنّه لكي تُفهم النصوص السابقة، فإنّ المؤرّخين بحاجة إلى الترجمة إلى مُصطلحات مفهومة (واضحة) للجمهور الحالي، وهذه نقطة قد أثارها "هوليس" Hollis وأنا أيضًا^[3]. ولكن في حُجّتي، ناقشت هذه النقطة من خلال مُصطلحات "كواين" الأكثر أو الأقل شمولية، إلى أن وجد "سكينر" أن هذه الحُجّة، وفقًا لمُراسلاتنا الخاصة، غير مُقنعة تمامًا. والآن، يبدو أنّه قد تبنّى الشمولية إلى حدّ أنّه يتعامل معها على أنّها نقطة رئيسة^[4]. ولكن بالنسبة إلى الشمولية، فإنّه لا توجد حقائق تعطي المعنى، وإنما توجد شبكة من الاعتقاد، وأنّ المعاني ما هي إلاّ جوهر لمكان الحُجّة في الاستدلالات التي تولّف شبكة الاعتقاد. وعلى النقيض، توفّر التفسيرات الأساسية حقيقة تعطي المعنى. ومن ثمّ، يظهر لنا أنّ كلا النهجين متناقضان في النظرية، ويقومان بإنتاج أنواع مختلفة من الكتابة التاريخية في الممارسة العملية^[5]. وهكذا، فضلّ "سكينر" استعمال مصطلح "العُرف" في السابق، حيث كان عمله الحالي يزخر بالعبارات من النوع نفسه:

[1]- Skinner, "Meaning and Understanding in the History of Ideas," 52.

[2] - For useful discussions see R. Lamb, "Recent Developments in the Thought of Quentin Skinner and the Ambitions of Contextualism," *Journal of the Philosophy of History* 3:3, (2009), 246- 265 and R. Lamb, "Quentin Skinner's Revised Historical Contextualism: A Critique," *History of the Human Sciences* 22:3, (2009), 51- 73.

[3] -S. Turner, "'Contextualism' and the Interpretation of the Classical Sociological Texts," *Knowledge and Society* 4, (1983), 273-291.

[4] - Q. Skinner, *Visions of Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), 4- 5.

[5] - S. Turner, "Webs of Belief, Practices, and Concepts," *Archives européennes de sociologie/European Journal of Sociology* 3, (2010), 397- 421.

”نحن بالطبع مُغمسون داخل الممارسات العملية والتي نحن مقيّدون بها“^[1]. وفي المقابل، يعمل المصطلح المُفضّل حديثاً وهو ”الرؤية“ vision كُمنسّر أو شارح يعطي المعنى. على سبيل المثال، يقترح أنّ استعمال اللغة المعيارية من قبل ”الأيدولوجي المُبدع“ الذي يقوم بتأليف نصّ سياسيّ ”سوف يعكس دوماً الرغبة في فرض رؤية أخلاقية خاصة حول طريقة عمل العالم الاجتماعي“^[2]. وما لم يكن هذا الأمر بالاستعارة الفارغة، فمن الضروريّ أن يقوم مُصطلح الرؤية بتحديد المعاني، ولكي نفهم المعنى؛ فإننا بحاجة إلى فهم مُصطلح الرؤية الذي يقوم بتحفيز الكلام أو الخطاب.

يأتي حلّ ”سكينر“ الأصليّ للجزء التفسيريّ من مشكلة تغيير المعنى باهتمام غريب: فالشيء الثابت - المعنى الأصليّ للنص - يتمّ تفسيره من خلال شيء آخر ثابت، أي من خلال مجموعة من الأعراف التي تختلف عن تلك التي لدينا الآن، والمُربطة بطريقة ما مع مجتمع مُختلف. الأمر الذي يودّي إلى تناقض: فالوسائل التي نملكها للحديث عن المعنى تتضمن مفاهيم، مثل القواعد، والافتراضات، وما إلى ذلك، هي وسائل ثابتة ولازمانية. حيث تختلف هذه الوسائل، كما يقول ”سكينر“، بين المُجتمعات، لكنها هي نفسها لا تتغير. لذا، فبينما يكمن المغزى من إثارة هذه المفاهيم في تفسير تغيير المعنى، أو على الأقل اختلاف المعنى عبر التاريخ، فإنّ هذا يدفع المُشكلة خُطوة إلى الورا إلى النقطة التي يصبح فيها التغيير ذاته باللغز الغامض، وهو لغز مُحاط بمُشكلة ”المُجتمع“ society. ومن ثمّ، اعترف ”سكينر“ مؤخراً بهذه المُشكلة، ويقول إنّ نتيجة لدراسته ”منظري البلاغة الكلاسيكية“، فإنّه أصبح ”يتشارك فهمهم الأكثر تشكُّكاً للمفاهيم المعيارية والمُفردات المائعة التي يتمّ التعبير عنها اعتيادياً“، ولـ ”تقدير شعورهم بأنّه سيكون هناك دوماً درجة من (حُسن الجوار)، كما يحلو لهم أن يسمّوها، بين المُصطلحات التقييمية المتضاربة ظاهرياً“^[3].

فأين تتركنا هذه الادّعاءات؟ هل هناك بديل، مثل المفهوم الديناميكي للمعنى، والذي سوف يسمح ويُفسّر تغير المعنى كظاهرة تاريخية طبيعية؟ أم أنّه لا يوجد بديل لنظريات المعنى التي تعتمد على حقائق مُفترضة مُنتجة للمعنى - أي قواعد تختبئ وراء استخدامات تعطي المعنى، على سبيل المثال، والتي هي في حدّ ذاتها ثابتة. ومن ثمّ، تُشير ”لغة الميوعة“ language of fluidity التي استخدمها ”سكينر“ إلى ضرورة وجود مثل هذا التوجّه، إلّا أنّ لجوءه المُستمرّ إلى مُصطلحات ”الممارسات“، ”الرؤية“، والمُصطلحات المماثلة، لا يُشير إلى وجود بديل للاحتكام إلى بُنى تعطي المعنى بشكل صارم، سواء أكانت مُناخات الرأي أم الأعراف. وهكذا، تحوّلت كتابات ”سكينر“

[1]- Skinner, Visions of Politics, Vol.1, 7.

[2]- Skinner, Visions of Politics, Vol.1, 182.

[3]- Skinner, Visions of Politics, Vol.1, 182.

الأخيرة إلى عملية التفسير النسبي لتغير المعنى، والتي تجسدت مؤخرًا في مقاله المعنون: "الدولة السيادية: علم الجينولوجيا"^[1]. فهل يزودنا هذا بأي أدلة؟ في أحد الجوانب، يمثّل هذا المقال فكرة معكوسة: حيث أسلوب الجدل، وتركيزه على فكرة الوحدة السيادية وتغيراتها، سوف يتناسب بشكل مُريح مع عمل سابقه "آرثر أ. لوفيجوي" Arthur O. Lovejoy، بعنوان: "الوحش الأسود". إلا أن "علم الجينولوجيا" الخاص بـ "سكينر" هو إلى حد كبير سردٌ لاقتباسات حرفية: ما يحصل عليه المرء هو التنوع، ولكنه سيحصل على فهم بسيط جدًا لبنية الاستدلالات التي كانت فيها هذه التنوعات ذات معنى، أو المشاكل التي تم حلها لمؤلفيها، أو لماذا يتبع كل منهما الآخر. وفي المقابل، فإنّ تحقيقات "لوفيجوي" المكتسبة حول ما سمّاه بنفسه بـ "التنوع المُذهل للمعاني"^[2] لمصطلحات مثل الرومانسية، تدور حول الأفكار ذات الصلة، وحول المشاكل التي تنتجها عندما تتلاءم معًا، وحول كيفية تفسير سبب اتباع أحدهما للآخر، وكيف تغيرت الاستخدامات عندما أصبحت في أيدي أشخاص كانت أفكارهم المرتبطة مختلفة.

القواميس مُقابل الأعراف:

هل نحن بحاجة إلى الاستعانة بالبنى التي تُعطي المعنى على الإطلاق؟ هناك تلميحٌ مثيرٌ للاهتمام حول ما يمكن أن يُقدّمه "نathan Tarcov" في مراجعته للمجلد السابق من كتابات "سكينر" المنهجية، ذلك عندما أشار إلى أن "كل نصي [أي هدف شكايوي سكينر، يُعني بالنسبة إلينا القارئ الحرفي] استخدم قاموسًا تاريخيًا أو تعلم لغات أجنبية، اتفق ضمناً مع سكينر"^[3]، مما يعطينا طريقة بديلة للتفكير في المشكلة. فالقواميس هي وثائق ثابتة بحد ذاتها، وليست بالوسائل التي تقوم بتفسير التغير، وليس المقصود منها أن تكون كذلك. بينما التعريف definition هو بالضبط النوع نفسه من الشيء الثابت وغير الديناميكي الذي يسمح أو يُساعد على التفسير، ولكنه لا يتوافق مع الحقيقة الديناميكية للمعنى. لكن القواميس هي أنواع من الوثائق التي تتجرّد شعوريًا من الاستخدام الفعلي إلى شيء معياري أو حتى "صحيحًا". وكل هذا مفيدٌ للتفسير: لمعرفة ما يُعدُّ استخدامًا صحيحًا قد يُساعد في فهم الاستخدام غير المُلائم في النصّ باعتباره انتهاكًا. غير أنّ القواميس لا تُعطي المعنى، بل تُعيد بناء المعاني من الاستخدامات الموجودة بالفعل، وتُعيد بناء الأفكار حول الدقة الموجودة بالفعل.

[1]- Q. Skinner, "The Sovereign State: A Genealogy" in Hent Kalmo (ed.), *Sovereignty in Fragments: The Past, Present and Future of a Contested Concept* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), 26- 46.

[2]- A. O. Lovejoy, *The Reason, the Understanding, and Time* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1961), x.

[3]- N. Tarcov, "Quentin Skinner's Method and Machiavelli's Prince," *Ethics* 92, (1982), 692- 709, 695 - 6.

يبدأ تعليق "تاركوف" في إظهار طريقة للخروج من هذا الارتباك عن طريق الفصل بين شيئين ضمناً: الأول، الحقائق التاريخية المزعومة حول الافتراضات، ومُنَاح الرأي، والرؤى الكلية، والأعراف، إلخ، والتي يعتمد عليها التفسير ظاهرياً. والثاني، الأشياء المُبتدلة من تعريفات القواميس التي تعمل كإعادة بناء (ترميم)، وتقريب، وتبسيط للاستعمال الدلالي الفعلي، وذلك بالنظر إلى الأهداف الإرشادية لمؤلفي القاموس. وبما أن تعريفات القاموس تُساعد في الوصول إلى معنى شيء ما، إلا أن ذلك الاختصار الذي لا غنى عنه عملياً بالنسبة إلى المُتحدثين غير الناطقين باللغة، لا يمكن اعتباره مُلائماً تماماً كدليل، عوضاً عن كونه حقيقة تتعلّق بشيء ما داخل العقول أو العالم الاجتماعي الخاص بالوكلاء التاريخيين الذين يتم تفسير كلماتهم. باختصار، تقوم الافتراضات، ومناخات الرأي، وما إلى ذلك، بواجب مزدوج كوسيلة تفسيرية تُوفّر الوصول إلى المعاني؛ وكمفاهيم تفسيرية (ربما تكون زائفة)، وفي المقابل، فإن تعريفات القاموس عبارة عن تبسيطات لاحقة لا تُفسّر شيئاً، ولكنها تعريفات تُساعد في الوصول إلى ما يعنيه الناس. وهكذا، فإن ما يعنيه الناس لا يعتمد بأيّ طريقة تفسيرية على هذه التعريفات، وبالأحرى، فإن بناء التعريفات يعتمد على ما يعنيه الناس.

ولعلّ هذا يسمح لنا بإعادة التفكير في الارتباك الذي بدأ في هذا القسم. فمن الواضح أنّ مشكلة الوصول إلى المعنى تتضمن أمرين ينبغي الوصول إليهما، وهما: معاني النصوص أو الأفعال على مرّ التاريخ، وكذلك القواعد والأعراف، والافتراضات، إلخ التي تُنظّم المعاني. ومن ثمّ، يرجع التفسير القياسي إلى ضرورة الوصول أولاً إلى الأعراف، ثم استخدام هذه المعرفة في تحديد معاني المُصطلحات وأفعال الكلام. فنموذج القاموس، إذا كان يمكننا تسميته بذلك، يعمل بطريقة أخرى مُعاكسة: فهو يبدأ من الاستخدام الفعلي وإعادة بناء للتعريفات، وكيف يتم تطبيق المُصطلحات. ويمكن بعد ذلك إعادة استخدام التعريفات التي أُعيد بناؤها أو ترميمها من أجل فهم النصوص الأخرى. فالعملية الفعلية لفهم النصوص، والأدوات التي يعمل عليها المُترجم هي نفسها في كلتا الحالتين: لا يمكن الوصول مباشرة إلى الأعراف، والقواعد، والافتراضات، إلخ، بل يُستدلّ عليها ببساطة من خلال الاستخدام، تماماً كما هي تعريفات القاموس. وهكذا، يكمن الفارق الوحيد في وضع هذه الأشياء باعتبارها موضوعات نظرية - أي كما هو موضح. وهكذا، فإنّ تعريفات القاموس هي تعريفات مثالية في الاستخدام؛ فالأعراف والقواعد هي أفضل المعاني التي تكمن وراءها، واللذان يُفسّران الاستخدام في جانبه المعياري. ولا يهم أن يكون تعريف القاموس ثابتاً؛ فالتعريف يكون بالاستعادة بوعي، رغم أن هذه التعريفات يمكن أن تُؤخذ في صورة معايير، إذا اختار شخص ما أن يكون قد تعلّم شيئاً حول الكلام الصحيح. ومن المهم أن تكون القواعد التي تعطي المعنى، وكذلك الأطر، إلخ، ثابتة: من المفترض أن تفسّر عدداً لا حصر له من التطبيقات

المُمكنة. ومن ثمَّ، فإنَّ الاختلاف بين الاثنين ما هو إلاَّ مسألة من الحالة التفسيرية.

غير أنَّ هذا ليس بالطريقة المناسبة التي يقبلها مُنظِّرو "القاعدة" للمعنى. فبالنسبة إليهم، مُجرَّد إعادة البناء (الترميم) ليست بالعملية الكافية. من الواضح أن تفكيرهم، مما يدعو للغرابة، هو تفكير زمني temporal. فهؤلاء يُصوِّرون على شيء مماثل للقوى المعادية. وبالنسبة إليهم، لا يوجد معنى بلا قواعد، أو شيء يشبه بالقواعد، والتي تكمن وراءها معنى للجمله أو المفهوم، مما يُبرِّر عملية تطبيقها إلى ما لا نهاية. لذا، يجب أن تكون هذه القواعد موجودة في المقام الأول، حتى يمكن للمصطلح أن يعني شيئاً ما. فالقواعد، أو ما يؤكِّد معانيها، تقع داخل نطاق الحقيقة، أو على الأقل داخل نطاق الحقيقة المعيارية، والتي تملك وظيفة تفسيرية خاصّة - وهي شرح الحقيقة المعيارية لمعنى المُتحدِّث. وبالنسبة إلى هؤلاء المُفكِّرين، يُعدُّ الانحدار أو التراجع التفسيريُّ بالأمر المركزي: فالرأي الكامل لنظرية المعنى يكمن في تقديم نوع صحيح من التفسير. فالتصرُّفات هي من نوع من التفسير الخاطيء، في حين أنَّ القواعد هي نوع من التفسير الصحيح؛ إلاَّ أنَّها تفسيرات غريبة نوعاً ما. فهذه التفسيرات تعتمد على نوع خاص من التشابه أو التماثل. فمُصطلحات مثل الافتراض، والافتراض المُسبق، والقاعدة، إلخ، هي مُصطلحات ذات معنى مُحدَّد، يتمُّ توسيعها لتصبح مُصطلحات ذات معنى بشكل ضمني، وهو أمر يتعلَّق تماماً بعنصر المُحلَّل. كما أنَّه لا توجد قاعدة صريحة تُنظِّم الاستخدام، ولا حتى افتراضات فعلية، تمكِّن المرء من وضع كلِّ ذلك في إجراء قانوني، ولا توجد اتفاقيات فعلية، كما هو الحال في القانون الدولي، يتمُّ إجراؤها من خلال الدخول في عهود مع الآخرين. وبالتالي، يُمكن للمرء أن يعطي تعريفاً للكلمة، ولكن الكلمات التي نستخدمها عادةً لا يتم "تعريفها" بالنسبة إلينا من قبل أيِّ شخص. وعوضاً عن ذلك، فإنَّ هذه المُصطلحات كلها تشابهات، تُشير إلى حقائق ضمنية مُفترضة تُظلل وتُعطي معنى للأشياء التي تفسرها، بدلاً من أنواع القواعد، والأعراف، والافتراضات التي تُوضع في اللحظات التاريخية عن طريق الأفعال الزمانية للتشريع، والاتفاق، أو العبارات عمّا سيفترضه المرء. لذا، فإنَّ هذا التشبيه غريبٌ بطريقة أو بأخرى: يُشير الاستعمال العاديُّ للمُصطلح إلى فعل يقع داخل التاريخ؛ بينما يُشير الاستعمال المُتشابه إلى نتائج فعل يقع خارج التاريخ.

إذن؛ كيف ترتبط القواعد، والأعراف، وما شابه هذا بالتاريخ أو داخل نطاق التاريخ؟ يكمن الجواب في أننا إذا تتبعنا الاستعمالات المجازية، في نوع ما من هذا القول: قد يتمُّ الالتزام بهذه الاستعمالات أو افتراضها من قبل أشخاص أو مجموعات مختلفة في أوقات مختلفة، وهذه الأفعال الخاصة بالالتزام أو الافتراض تُعدُّ تاريخية. وكموضوعات فكرية، فهي - الأفعال - ساكنة ولا تتغيَّر تاريخياً. فمُصطلحات مثل "الإلتزام" adhere تعمل في الوقت نفسه كبدايل للتفسير الحقيقي، كما أنَّها تُشير إلى الطابع المُتشابه للصورة الكاملة من المفاهيم داخل المجتمع التي تُعدُّ جزءاً

منها. ولسدّ الفجوة بين الطابع الأزماني للمفاهيم التفسيرية نفسها، وحقيقة موقعها التاريخي في مجموعات، فإنّ هذا يتطلب نوعاً من التشابه مع التجمّعات التي تنتج الأعراف، أو القائمين على وضع القواعد. ولكن للأسف لا يوجد أحد من هؤلاء؛ وهذا بمثابة تفسير أسطوري.

ما وراء القاموس:

يملك مُنظِّرو "القاعدة" للمعنى وجهة نظر يمكن وضعها في شكل سؤال. ما الشيء الذي تقوم بإعادة بنائه القواميس لتشكيل المعاني؟ كانت إجابتهم هي تلك: "القواعد التي تتبّع سلوك الكلام". وهكذا، فبالنسبة إلى هؤلاء، يجب أن تكون القواعد جزءاً أصيلاً من القصة. ولكن هل من بديل آخر يحلّ محلّ القواعد؟ قد تكمن الإجابة البديلة البسيطة التي تتناسب مع فكرة تعريفات القاموس باعتبارها إعادة بناء للاستعمال في: اللغة "كلام واضح". فنحن نفهم ما يقوله الناس، بما في ذلك الاستعمالات الواسعة، والاستعمالات "الخاطئة"، والاستعمالات السيئة للمصطلحات، إلخ. وبالتالي، فإنّ عديد من التوسّعات التطبيقية التي نفهمها هي عبارة عن توسّعات مُتشابهة أو مجازية. فأحياناً نفهم ما يُقال لنا من خلال التعامل على أنّه خطأ واضح. وأحياناً أخرى، لا يكون ذلك خطأ كبيراً، بل هو توسّع واضح في تطبيق المصطلح. وبمجرد أن يُستعمل التوسّع على نطاق واسع أو استعماله من قبل أشخاص مناسبين، عندئذٍ يمكن إدخاله إلى القاموس. فالقاموس ليس إطاراً، أو على الأقل ليس نوعاً من الإطار السابق للمعنى، ولكنه وسيلة من الوسائل التي تؤدي إلى الوصول إلى معنى التعبير الذي استعماله شخص ما في الماضي التاريخي.

وعليه، فإنّ معنى اللغة، باعتباره ما يُمكن فهمه في وقت بعينه، يدخل في نطاق التاريخ، على الأقلّ في بعض الأحيان، باعتباره موضوعاً من موضوعات التاريخ. إنّه جزءٌ صريحٌ من تاريخ القانون، وذلك لسبب بسيط، وهو لضرورة توسيع المفاهيم القانونية لكي تُطبّق على حالات جديدة. ففي بعض الأحيان، يكون لهذه التوسّعات عواقب وخيمة، حيث يمكن للمرء أن يُعطي مثلاً نموذجياً ومثيراً للاهتمام تاريخياً لفرضية "ماكس فيبر" Max Weber في تاريخ القانون التجاري^[1]. لقد تمثّلت مشكلة "فيبر" في تحديد العمليّات التي يتمّ من خلالها تطوير قانون الشركات، والتي هي أولاً مسألة إبرام عقود توزيع المسؤولية.

ثمّة مشكلة مُشابهة أخرى في ما يتعلّق بتاريخ الشخصية القانونية: ففي العصر الروماني، امتدّت الشخصية القانونية إلى أسرة الرجل الحرّ كاملة، بما في ذلك أفراد عبيده، وزوجته، وأطفاله. ومع

[1]- M. Weber, The History of Commercial Partnerships in the Middle Ages, trans. Lutz Kaelber (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2003).

مرور الوقت، اختفى هذا الشخص ليحلَّ محلَّه "شخص" متواضع آخر نراه اليوم، والذي أصبح حقُّه حتى في الدفاع عن النفس محدوداً. ولكن في الوقت نفسه، حصلت فئات كثيرة من الناس على هذه الحقوق. بالتالي، تتضمَّن مثل هذه الحالات عمليةً أخرى من تغيير المعنى التي تنطبق أيضاً بشكلٍ عام: تغييرات في المعتقدات حول فئات الناس أو الأشياء التي يترتَّب عليها توسيع المعنى بالنسبة إلى هذه الأشياء. ولقد تمَّ الاعتراض على أخلاق العبودية من قبل كتابات مثل رواية "كوخ العم توم" Uncle Tom's Cabin، لأنَّها أضفت طابعاً إنسانياً على العبد، ووضعتهم في فئة الكائنات التي يمكن أن تُطبَّق عليهم مفاهيم كالحقوق والكرامة الإنسانية بشكلٍ مناسب. ويمكن قول شيءٍ مُشابه حول تطبيق مفهوم كالنفس: فبالنظر إلى المجموعات المختلفة التي لديها نفوس، فإنَّ المعاني المعتادة أو المألوفة التي تنطبق على أصحاب النفوس، تنطبق أيضاً على أصحاب النفوس المتعارف عليهم حديثاً.

هناك أدبياتٍ أخرى مثيرة للاهتمام في التاريخ نفسه حول نوع آخر من التغيير، وهي مُشكلة المُتناقضات أو المفاهيم المُضادة، كمفاهيم مثل المُتخصِّص والهمجيّ (البربري)، والمرتبطة بـ "راينهارت كوسيليك" Rienhardt Koselleck^[1]، والمُستمدَّة بصورة معقولة من "كارل شميث" Carl Schmitt^[2]. يقول "شميث":

"إنَّ كلمات مثل الدولة، والجمهورية، والمُجتمع، والطبقة، وكذلك السيادة، والدولة الدستورية، والحُكم المُطلق، والديكتاتورية، والتخطيط الاقتصادي، والدولة المُحايدة، إلخ، غير مفهومة إذا كان المرء لا يعي بالضبط من الذي يتأثَّر، أو يُقاوم، أو يُدحض، أو ينفى بهذه المُصطلحات"^[3].

تكمن السمة المثيرة للاهتمام في هذه المفاهيم المُضادة في أنَّها مفاهيم باقية أو مُستمرَّة persist، لأنَّها تقدِّم نوعاً من التمييز المُفيد أو النافع. ولكن حين نقوم بوصف شيء ما بالممارسة الهمجية أو الوحشية، فلم يعد في أذهاننا البرابرة الذين عارضوا الإغريق، ولا حتى أولئك الذين عارضوا الرومان. لذا، فإنَّ التمييزُ باقٍ، بينما موضوعات التمييز هي التي تتغيَّر، وكذلك النوايا التي تقف وراء استخدامها: لا يتمُّ تحديد نوع الإنكار أو التنفيذ من خلال المُصطلح، وإنما من خلال الاستخدام الواضح له. فإنَّ إطلاق صفة البرابرة (الهمجية أو الوحشية) على المعارضين السياسيين،

[1]- R. Koselleck, *Futures Past: On the Semantics of Historical Time*, trans. Keith Tribe (New York: Columbia University Press, 2004), 155- 191.

[2]- R. Koselleck, *The Practice of Conceptual History: Timing History, Spacing Concepts*, trans. Todd Presner (Stanford, CA: Stanford University Press, 2002), 84 - 99.

[3]- C. Schmitt, *The Concept of the Political*, trans. George Schwab (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press), 30- 1.

غالبًا ما يكون بمثابة إعلان صريح بأن المرء لن يُعامل هؤلاء بطريقة مُهذَّبة.

من هنا، ينبغي القول أن الآليات التي يتمُّ من خلالها توسيع المُصطلحات وتجميعها بطرق جديدة هي آليات معروفة جيدًا. ومن ثمَّ، تنتهي الاستعارات Metaphors إلى أنها استعمالات رتيبة أو قديمة mundane: فالمُصطلحات الفلسفيَّة كالصواب والمعياري، على سبيل المثال، هي مُصطلحات حَرفيَّة. أمَّا لغة النظريَّة السياسيَّة والقانون، بما في ذلك مفاهيم مثل السيادة، والأجسام، الأمة، إلخ، فهي عبارة عن مفاهيم مُشتقَّة عن طريق خُطوات سابقة واضحة تقريبًا من مفهوم الملك، ومشكلة جسدي الملك في العصور الوسطى، وكذلك الاستعارات المُتعلِّقة بالعقود. بالتالي، تدخل الاستعارة، والتسمية (الكنائية)، والقياس، والتشبيه، والمجاز المرسل، وما إلى ذلك، في استعمالات مُجرَّدة مع النظريَّات التي تُوفِّر شبكة من المُعتقدات التي تُؤدِّي فيها دورًا استدلالِيًّا، حتى أنه أحيانًا تُنسى الاستعمالات الأصليَّة. وهكذا، فإنَّ توسيع المُصطلحات واكتشاف النظريَّات يسيران معًا في هذه العمليَّة، مع إنشاء مُعادلات جديدة من خلال تعديل الاعتقاد وتغيير الفئات، فئات مثل القدرة على الشعور بالألم، وامتلاك النفس، والقدرة على السلوك الأخلاقي، وحمل الحقوق، وما إلى ذلك.

يتمثَّل القاسم المُشترك في جميع حالات تغيُّر المعنى في ضرورة أن يكون التطبيق الجديد أو التوسيع أو الاستعمال واضحًا في الوقت الذي يُجري فيه التوسيع. كما يجب أن يكون هذا التغيُّر واضحًا على الأقل بالنسبة إلى المُتحدِّث أو المؤلِّف. فعادةً ما يتمُّ توجيه هذه الاستعمالات إلى الجمهور الحقيقي الذي سوف يفهمها أو لا يفهمها. ولكن تخيَّل خلاف ذلك أن يقوم المؤلِّف بالكتابة لجمهور غير معروف! ولكن ما لم يكن لدى المؤلِّف فكرة عمَّا سيفهمه الجمهور - ما لم يكن جمهورًا افتراضيًّا مبنِيًّا على نموذج الجمهور الحقيقي الذي سيتلقَّى بسهولة المُصطلحات بطرق معروفة - فإنه المؤلِّف سيواجه مُشكلة التواصل مع الجمهور الذي قد يتلقَّى الكلمات بطرق غير معروفة حتى اليوم. وليس هذا بالخوف الأجوْف. وبناءً على ذلك، فقد صُمِّمت مُصطلحات "نيتشة" المُضادَّة للجينولوجيا counter-genealogies بهدف توضيح هذه النقطة، وغيرها العديد من الحالات الأخرى: مُصطلحات مثل المعاني الموضوعيَّة والذاتيَّة المعكوسة في مسار تاريخهم. فمُصطلحات مثل الأدب propria، والتصرف manner تحوَّلت من مُصطلحات وصفيَّة للسلوك الفردي إلى مُصطلحات مثل الآداب proprieties والأخلاق manners التي جاءت لوصف مقاييس معياريَّة مُجرَّدة غير فرديَّة. بالتالي، تُعدُّ كلُّ خُطوة في تطوُّر هذه المُصطلحات واضحة، بمعنى أننا يُمكن أن نُقدِّم إعادة بناء للطريقة التي أصبح بها التوسُّع مفهومًا لدى مؤلِّفه، ولدى بعض الجمهور

المحتمل في وقت التوسُّع^[1].

يتركنا هذا الأمر أمام مواجهة شديدة ومُسيّبة للمشاكل: بين الإحساس بالمعنى المرتبط بالعملية المستمرة لجعل الكلام مفهوم، أي الإحساس بالمعنى في تغيير الكلام والفهم، وبين الإحساس الثابت للمعنى المأخوذ من خلال تحديد الأعراف. يكمن الفرق بين الاثنين في التمييز بين هذه القدرة العملية وإعادة بنائها النظريّ. فالقدرة تكون في حالة تغيير؛ أمّا إعادة البناء فهي في حالة ثبات، بينما تفشل أيضاً في التعرف على القدرة العملية للفهم بشكلٍ ملائم.

أمّا إذا تركنا المسألة بهذا الشكل من التناقض بين تغيير المعنى وإعادة البناء النظريّ الخاطئ للمعنى بالضرورة، فإننا لا نزال نواجه بعض التشويش. فهناك تقليدٌ طويل من التفكير بأنّ المعاني، بمجرد أن تنشأ، لا يمكن أن تُفقد: أعطى "مل" وصفاً لهذا الرأي، متأثراً بـ "كوليردج"، ويمكن للمرء العثور على أفكار مماثلة لدى العديد من الكتاب الآخرين، بما فيهم "هايدغر". وفي الواقع، يعكس شغف القرن التاسع عشر بالفيلولوجيا philology (فقه اللغة) نوعاً من التصوّف حول استعادة المعاني التي تنطوي على نوع من مفهوم المعنى المختبئ في بقايا النصوص، والتي يمكن للقارئ اللاحق أن يكتشفها. وهنا تظهر مشكلة، مهما كانت مُشوِّشة. فنحن نتعاشق مع نصوص من الماضي؛ نقرأها، ونُفسِّرها من أجل أن نخاطبها كمُحاورين، وفي سياقات مختلفة، بما في ذلك الأوساط القانونية والدينيّة، على أنّها موثوقة. وللهولة الأولى، تنشأ هذه المشكلة من حقيقة وجود نصوص: تواجه المجتمعات المثقّفة مشكلة التحوّل المستمرّ للكلام الواضح، وتغيّر المعنى، كما يقصده ويفهمه المتحدّثون أو الناطقون، وكذلك الثبات المتناقض للكلمة المكتوبة. وفي الواقع، هناك إحساس تتلاشى فيه مشكلة المعنى إذا كنّا في عالم شفهيّ (لساني) محض، حيث لا يتمُّ حفظ أيّ شيء يمكن أن يكون له معنى يختلف عن معاني الحاضر. ولكن حتى في عالم الشفهيّة تظهر مشكلة مماثلة: فالقصائد الملحميّة epicpoems التي تتكرّر وفقاً للصيغة، تصبح عتيقة أو قديمة، وهي تضمُّ محتويات قد لا تعني الشيء نفسه أو أي شيء على الإطلاق. ولكن في هذه الحالة، لا يتعلّق التشويش بالموضوعات النظريّة، كـ "القواعد"، وما إلى ذلك. وإنما يتعلّق بالأشكال

[1]- يملك «سكينر» نظريّة عامّة، تمّ الاستشهاد بها سابقاً، حول دوافع المُبدعين الأيديولوجيين، وهي «فرض الرؤية». هذه النظرية لا تتناسب بشكل جيّد مع نقده لاضطهاد «ليو شتراوس»، وفنّ الكتابة (Glencoe, IL: The Free Press, 1952)، والذي تعرّض في الوقت ذاته للهجوم نتيجة تقديمه دافعاً عامّاً، وهو الحاجة إلى الكتابة بطريقة تُجنّب الاضطهاد في مواجهة الأنظمة المتعصّبة دينياً في أوروبا ما قبل الحديثة، وفي أماكن أخرى (Skinner, Visions of Politics, Vol. 1, 71)، رغم حذر ووضوح شتراوس والاقتراح الذي قدّمه. والمسألة الأكثر أهميّة هي: هل يتناسب تفسير سكينر حول «التلاعب» و «فرض الرؤية» مع حالات مثل رواية «كوخ العم نوم». بالتأكيد، كانت هناك «رؤية» حول إنسانيّة العبيد؛ ولكن ألم تكن هناك مشكلة فكريّة وأخلاقيّة حقيقيّة حول العبوديّة كانت هذه الرؤية الرومانسيّة للعبيد بمثابة استجابة واضحة لها؟ تظهر مسألة مماثلة مع رؤية إيان هاكينج لقصة إساءة معاملة الأطفال، وللسبب نفسه: الاتهامات بالتلاعب لا معنى لها إلا عندما يتمُّ محو الحقائق الواضحة

(S. Turner, "The Limits of Social Constructionism" in I. Velody and R. Williams (eds.), The Politics of Constructionism (London: Sage, 1998), 109- 20).

الحقيقية للتعبير - القوائد الملحمية والنصوص - التي يتم نقلها بطريقة مختلفة عن التغيير العادي للاستعمال، والتي هي بعيدة عن المعرفة العملية للمستخدمين الأصليين.

أهمية المعرفة العملية Practical Knowledge:

لنأخذ مشكلة تاريخية حقيقية تتعلق بإحدى السفن الحربية في العصور القديمة، تُدعى "تريريم" أو "ثلاثية المجاذيف" Trireme. نحن نعلم الكلمة الإغريقية "Trireme" من النصوص، حيث تُشير إلى المستويات الثلاثة للمجاديف. ونحن نعلم من السياق وما يُقال عنها أنها سفينة ذات خصائص محددة. ولدينا كثير من الرسومات لهذا النوع من السفن على الفخار، لكننا في المقابل نفتقر إلى المعرفة العملية التي كانت لدى الإغريق أنفسهم حول صنع وعمل هذا النوع من الأشياء، ذلك نتيجة فقدان المعرفة في أواخر العصور القديمة. ولكن في ثمانينيات القرن العشرين، حاول أحد المشروعات أن يقوم بإعادة بناء أو إحياء ثلاثية المجاذيف، بالرجوع إلى المصادر القديمة التي تضمنت صوراً وكميات كبيرة من المعلومات "الحرفية" literal التي تم تسجيلها حول قدرات السفينة، إلى جانب معرفة المهندسين البحريين الحالية. وبالفعل، خضعت سفينة "أوليمبياس" Olympias لتجارب بحرية، بما في ذلك تجربة مع طاقم مكون من 170 فرداً. ومن ثم، أظهرت التجارب البحرية أنها تتمتع بالعديد من القدرات التي تُعزى إلى المجاذيف القديمة، بما في ذلك سرعتها المسجلة في الخطوط المستقيمة، وكذلك قدرتها على الدوران بسرعة 180 درجة. وفي المقابل، كان هناك بعض الأشياء التي كان من الصعب تكرارها، لا سيما الجبال الموقوسة، والتي كان من الضروري استبدالها بكابلات فولاذية لم تنش مع هيكل السفينة مثلما فعل جبل الألياف الطبيعي الأصلي.

هل نعلم الآن ماذا تعني كلمة "trireme" حقاً؟ وهل نعلم أيضاً ماذا تعني الأوصاف البحرية والتفسيرات المرتبطة بالمعارك البحرية في العصر القديم؟، وهل نعلم ما المعنى العملي لإشارة كبير الملاحين (الدقاف) coxswain بـ "الريشة" feather، أو ما يُعادلها قديماً، "تُعني" بالنسبة إلى ثلاثية المجاذيف أنها تضم عدداً كبيراً من المُجدفين؟ أم أنّ لدينا الآن على الأقل نظرية ومعرفة عملية أفضل بكثير، لأنّ النظرية والمعرفة العملية التي لدينا الآن تقوم بعمل أفضل من النظريات السابقة في تفسيرها لأشياء، كالقدرات المسجلة لهذه السفن القديمة؟

يبدو من الواضح أنّ الإجابة تكمن في أنّنا لدينا بالفعل نظرية أفضل، فضلاً عن وجود بديل جيد لبعض المعارف العملية التي تمّ فقدانها. فعلى سبيل المثال، أوليمبياس هي عبارة عن "كما لو أنّها" سفينة ثلاثية المجاذيف، تمّت إعادة بنائها "كما لو أنّها" على غرار السفينة القديمة. وهذا بمثابة بديل وظيفي لتلك السفن القديمة، والمصممة لتكون لها الخصائص نفسها، وأيضاً لتطابق الصور

القديمة، ولكي تتوافق مع الخصائص الموجودة في النصوص القديمة. وهكذا، أُعيد بناء السفينة عن طريقنا، وبوساطة المواد المتاحه من الأدلة المتاحة. ولكن بصرف النظر عن هذه الاختبارات، حيث لا يمكننا أبداً معرفة ما إذا كانت عملية إعادة البناء صحيحة أم لا. بالتالي، تقع السفينة التي أُعيد بناؤها خارج دائرة المناقشة الواضحة والمعرفة العملية التي انتهت في أواخر العصور القديمة. ومن هنا يُمكننا التخمين بأنها قريبة بما يكفي لاعتبارها ثلاثية المجاذيف، ولكن هذا يعتمد على صحة النظرية والمعرفة العملية التي تقوم عليها عملية إعادة البناء: إعادة بناء سفينة أخرى قد يترتب عليه سفينة ذات سمات مختلفة تماماً بحيث يجدها البحارة القدامى مقبولة، في حين يجدها بحارة أوليمبياس (التي أُعيد بناؤها) حالة الشاذة. ومن ثم، يُصعب علينا اختبار فرضية المعنى.

وهكذا، فإن أوليمبياس نموذج من النوع المثالي من ثلاثية المجاذيف القديمة الذي يمكننا تجربته. كما أنها تستخدم مواد مختلفة للخطوط، وبالتالي تشني بشكل مختلف. ولكن هذا بمثابة نوع من الاختلاف الذي نفهمه بمصطلحاتنا الخاصة. فهناك كثير من الأفعال الجسدية في التجذيف التي نفهمها أيضاً، لذلك نحن نعرف الاختلافات بين تجربتنا في التجذيف وبين تجربة الرجال الأصغر حجماً في العالم القديم. لذا، ففي بناء واستخدام هذا النموذج، نعلم على خلفية background ثابتة لا تتغير، وإلى حد كبير لا تتعلق بمسألة النظرية. فمن الواضح أن الحركة الجسدية لفعل التجذيف، وسمات مياه البحر والرياح، جميعها أجزاء من خلفية لا نحتاج إلى تغييرها أو تفسيرها. فنحن لا نعلم إلا القليل عن خصائص الخشب في السفن الشراعية، ولدينا الأسباب للاعتقاد بأن الخشب المستخدم في النموذج قريب جداً من الخشب الأصلي، رغم أن الحبال القوية المستخدمة في النموذج ليست هي نفسها المستخدمة في الأصل. إلا أننا قمنا باختبار النظرية على هذا النموذج، ويمكننا القول أننا نعرف بشكل أفضل ما تعنيه كلمة "trireme" نتيجة لذلك. بالتالي، نحن نشق أكثر في معنى النصوص القديمة التي تتحدث عن المعارك البحرية، وقد يكون بوسعنا أن نفهم المقاطع والادعاءات التي كانت غامضة في السابق.

في الوقت نفسه، نحن نعلم أن سفينة أوليمبياس ليست إلا نموذجاً فحسب، وأننا نفتقر إلى قدر كبير من المعرفة العملية والمحتويات الشفوية - ذلك النوع الذي تم الاحتفاظ به، على الأقل جزئياً، خلال الفترة من 1800 إلى 1813 في سلسلة (أوبري-ماتورين) Aubrey-Maturin من الروايات التاريخية للكاتب الإنكليزي "باتريك أوبريان" Patrick O'Brian، ومن خلال المعرفة العملية والمفردات التي تناقلها البحارة الذين واصلوا الإبحار في "سفن طويلة"، والتي لا تزال تحتفظ بها معظم البحرية اليوم. ونحن نعلم أيضاً أن التقنيات والمعرفة العملية لا بد وأن تكون قد تغيرت وتنوعت على مدى آلاف السنين التي تم خلالها استخدام ثلاثية المجاذيف، وبين القوات البحرية التي قامت باستخدامها اليوم. بالتالي، فإن هذه الشبكة الواسعة من الاستخدام

والمعرفة، التي كانت شفوية، هي التي فقدت، والتي أصبحت سفينة النموذجية بديلاً لها ذات قيمة محدودة. فكان علينا أن نقوم باسترداد تقاليدنا الشفوية الخاصة، وبالتأكيد تجاربنا الجسدية في التجذيف تحت القيادة وإعطاء الأوامر، لكي نحصل بالفعل على ثلاثية المجاذيف من خلال تجاربها البحرية - كان علينا أيضاً أن نستخدم لغتنا، ولغتنا البحرية، كبديل وظيفي لتلك التي امتلكها البحارة القدماء، من أجل الإبحار في نموذج ثلاثي التجذيف، إلى جانب معرفتنا الوظيفية والمعرفة المخفية في الأدوات والمواد التي استخدمناها في إنشاء النموذج.

معنى بلا نظرية؟

سفينة "أوليمبياس" عبارة عن نموذج مؤلف من مجموعة من العناصر الفيزيائية (المادية)، بعضها قريب من تلك التي نعتقد بأنها من خصائص ثلاثية المجاذيف في العالم القديم، وبعضها الآخر عبارة عن مجموعة من البدائل الوظيفية ذات الخصائص المختلفة. بالتالي، ليس كل شيء يبدو مماثلاً، ولا يجب أن يكون كذلك، للغرض الذي بين أيدينا الآن. إذن، ما هذا الغرض؟ لمعرفة ما إذا كان النموذج الذي تم بناؤه يمكن أن يؤدي كما ذكرت المصادر القديمة إلى شيء مماثل من ثلاثية المجاذيف، وبالتالي إمكان اختبار نظريتنا في بناء هذه الثلاثية. فمن خلال بناء النموذج يمكن ملء بعض الحلقات المفقودة في فهمنا للبحرية القديمة. لكننا نعلم أيضاً أن هذا بمثابة نموذج اصطناعي. ونحن نعرف ما يكفي لكي نستنتج بشكل صحيح أن بعض البدائل الوظيفية، مثل الكابلات الفولاذية، لن تؤثر على التجربة. وهناك جانب، ربما لم يكن أكثر وضوحاً ولكنه مع ذلك أساسي لطابعه باعتباره اختبار، وهو العنصر البشري من التجارب البحرية - اختبار ما إذا كان بإمكان المُجذفين الفعليين في الواقع أن يجعلوا من نموذج ثلاثية المجاذيف (الذي تم إعادة بناؤه) يؤدي العمل الفذ الذي سجلته النصوص القديمة. ومن ثم، كان المُجذفون الحقيقيون بالطبع في حد ذاتهم "نماذج" بمعنى أو بآخر: كان معروفاً أن المُجذفين القدامى كانوا أصغر حجماً، مع ضرورة أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار. ومع ذلك، إذا كان الاختبار يتطلب قدرات مستحيلة جسدياً بالنسبة إلى المُجذفين البارعين، فإن النموذج ككل سيفشل في الاختبار. ولن تتمكن مرة أخرى من القول بأننا عرفنا بشكل أفضل من ذي قبل ما تعنيه ثلاثية المجاذيف في هذه النصوص القديمة.

وعليه، فإن وضعيّة النموذج السابق تُمائل الوضعية التي لدينا حول إثارة الأعراف، والافتراضات المُسبقة، إلخ. فمن الواضح أنها وضعية مُصطنعة مثل السفينة أوليمبياس. ولكن في حالة أنهما عملوا، في تلك الحالة التي تُلقي الضوء على أنواع الاستدلالات التي تجعل النصوص واضحة بالنسبة إلينا، فإنهما يقومان بعملهما على أكمل وجه، وذلك في شرح كيف يمكن للمؤلفين أن يُفكروا كما فعلوا بوضوح - من أجل الوصول إلى الاستنتاجات الجديدة التي قام بها ميكيا فيلي

وهويز، على سبيل المثال، أو إلى الاستنتاجات التقليدية ولكنها غريبة لمؤلفين آخرين. باختصار، يمكننا أن نستخدم الأبنية "كما لو"، ونحن نقوم بذلك: إن الأمر "كما لو" كان الناس يتبعون الأعراف، وكما لو كانوا يتمتعون برؤى كليّة مُتماسكة، وكما لو كان للعلماء نماذج إرشادية، وهلمّ جرّاً، ما دامت هذه الركائز تقودنا إلى حيث نريد أن نذهب - إلى الحقائق حول ما يعنيه شخص ما. وهكذا، بمجرد إثبات هذه الفرضيات، فيمكن أن تتلقّى دعماً إضافياً، من خلال فهم مزيد من النصوص، وفي نهاية المطاف تعتمد بشكل أقلّ على سقالات عبارات "كما لو" التي كانت ضرورية لإعادة بناء المعنى في المقام الأول. ومن شأن هذا الفهم العميق أن يسمح لنا بالكشف عن الفوارق الدقيقة في التغيير والتباين التي قد تمكّننا من الاقتراب أكثر من "المعاني" المائعة والمتغيرة التي يتّسم بها الخطاب والتواصل الفعلين بين الأشخاص الذين نخاطبهم على مرّ التاريخ، والتي تمتدّ جذورها إلى مجموعة مميزة من التجارب، وما إلى ذلك.

هذا النوع من المعرفة يُمكننا من تقريب وضعيّة ذلك الشخص الذي كان قادراً على التفاعل مع المؤلفين في عصرهم، وكذلك امتلاك المعرفة العمليّة التي تعطي المعنى للمصطلحات، مثل مُصطلح "الريشة". وكان هذا هو الهدف من استخدام المُجدّفين الفعلين من أجل القيام بعمل المُجدّفين القدامى، لتوفير بدائل كانت قادرة على القيام بما يقوم به المُجدّفون القدامى، ليس فحسب لرفع المجذاف، ولكن للاستجابة للأوامر. ولا شكّ في أن قدرتنا على اختبار فهمنا تُعدّ محدودة. فالموتى لا يستطيعون الردّ، ولا يُمكننا التأكد من أنّ عيّات المواد التي نعمل عليها، النصوص، تُمثّل بوضوح التجارب التي كنّا سنجدّها لو كنّا تفاعلنا. حتى أننا أيضاً أكثر محدوديّة عندما تكون الموادُ نفسها محدودة، كما هو الحال مع العالم القديم. ولكن هذا الأمر يُشكّل فرقاً في الدرجة: فالتفاعل مع الأحياء أنفسهم لا يوفّر سوى عيّنة، كما لا يخضع كلّ جانب من جوانب فهمنا للاختبار في هذا النوع من التفاعلات.

إذن، ما الدرس المُستفاد من كلّ ما سبق؟

يبدو أنّ الادعاءات التاريخيّة حول ما قصده المُفكّرون السابقون على أساس نظريّة المعنى يجعل التاريخ يعتمد على صلاحية نوع خاصّ من الميتافيزيقا، أو على الأقلّ ميتافيزيقا المعنى، ما يترتّب عليه فقدان استقلاليتها عن الفلسفة. لذلك، ثمّة خطورة تتمثّل في أنّ المرء عندما يقوم باستخدام مفاهيم مثل الأعراف، كما يفعل سكينر، فإنّه يرتقي باللّغة الفلسفيّة (التي لا مفر من مرورها) لعصر بعينه إلى مكانة الحقيقة التاريخية الكلية. فمع كتابات سكينر الأصليّة، ربما يكون هذا الأمر قد حدث بالفعل: كان عليه أن يقوم بتفسير تاريخ نظريّة أفعال الكلام من أجل تفسير آرائه السابقة وما يدّعيه الآن. بالتالي، إذا كنّا نتعامل مع الادعاءات المتعلّقة بالأعراف، وما إلى ذلك،

على أنها "كما لو" تخدم أغراضنا المحددة من الفهم، عندئذ يمكننا أن نقبل فائدة هذه المفاهيم، إذا كان هناك بالفعل مردود من تحسُّن في فهم القراءة الحرفية، أي إذا كانت النصوص واضحة تكشف عن المزيد من الروابط في شبكة الاعتقاد والفعل العملي. ولكن يجب أن نأخذ كلمة "حرفية" حرفياً للإشارة إلى التباين بين الكتابة والكلام. والواقع أنَّ مسألة استعادة ما يعنيه قول شيء ما عند نقطة بعينها في الماضي، وعند سياقٍ معيَّن، هي مسألة تاريخية حقاً. وهكذا، فإنَّ الالتفات إلى الأعراف، والرؤى الكلية، وما إلى ذلك، ما هي إلا رقائق لحلِّ هذه المشاكل. وبطبيعة الحال، من الوهم أنَّ يكون هناك فعلياً مجموعة من الافتراضات المشتركة، وفضاء المبررات لدى "براندوم" Brandom، التي تتألف من علاقات لغوية استدلالية معيارية، ونظام الأعراف لدى "سكينر"، وما إلى ذلك، التي تقع تحت اللغة الفعلية والتي تجعلها تعمل في أي لحظة تاريخية. إلا أنَّ مناقشة هذه المسألة ليست مهمّة بالنسبة إلى المؤرِّخ، لأنَّها ليست حقائق تاريخية. ولكنَّ الأمر المهمُّ هنا هو أن نعرف ماذا كان يعني إعطاء شيء مثل "الريشة" على سفينة قديمة، أو المطالبة باستقلال القضاء في أعقاب الحرب الأهلية الإنكليزية، أو ما يعنيه التأكيد على وطنية المرء في جمهورية "فايمار" في الفترة من عام 1920 إلى 1933. ففي هذه الحالات نحن بحاجة إلى محاكاة للمعرفة العملية للعالم حيث يتمُّ إجراء الاستدلالات من أفعال الكلام والكتابة. فإذا كان القيام بذلك يعني الوقوع في ما يصفه سكينر بأنَّه "الطموح التأويلي المشؤوم الذي يتمثَّل في التدخُّل شعورياً في وضعيَّة الآخرين ومحاولة (في عبارة ر. ج. كولينجوود المؤسفة) التفكير في أفكارهم بعد ذلك"^[1]. فربما حان الوقت لكي يُدرك "سكينر" أنَّ محاولة تحقيق مثل هذه الغاية أفضل من التعويل بلا انتقاد على الروايات التاريخية الملتبسة حول الممارسات، والأعراف، وما إلى ذلك.

[1]- Skinner, Visions of Politics Vol. 1, 120.

لائحة المصادر والمراجع:

- 1- S. Kripke, Wittgenstein on Rules and Private Language: An Elementary Exposition (Oxford: Blackwell, 1982).
- 2- P. Boghossian, "The Rule-Following Considerations," Mind 98, (1989).
- 3- Q. Skinner, "Conventions and the Understanding of Speech Acts," Philosophical Quarterly 20, (1970).
- 4- Q. Skinner, "Meaning and Understanding in the History of Ideas," History and Theory 8:1, (1969).
- 5 - C. Becker, The Heavenly City of the Eighteenth-Century Philosophers (New Haven, CT: Yale University Press, 1959 [1932]),
- 6- P. Feyerabend, "Explanation, Reduction, and Empiricism" in H. Feigl and G. Maxwell (eds.), Minnesota Studies in the Philosophy of Science: Scientific Explanation, Space, and Time, Vol. III (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1962).
- 10- For useful discussions see R. Lamb, "Recent Developments in the Thought of Quentin Skinner and the Ambitions of Contextualism," Journal of the Philosophy of History 3:3, (2009), 246265- and R. Lamb, "Quentin Skinner's Revised Historical Contextualism: A Critique," History of the Human Sciences 22:3, (2009).
- 11- S. Turner, "'Contextualism' and the Interpretation of the Classical Sociological Texts," Knowledge and Society 4, (1983).
- 12- Q. Skinner, Visions of Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), 4- 5.
- 13- S. Turner, "Webs of Belief, Practices, and Concepts," Archives européennes de sociologie/European Journal of Sociology 3, (2010).
- 17- Q. Skinner, "The Sovereign State: A Genealogy" in Hent Kalmo (ed.), Sovereignty in Fragments: The Past, Present and Future of a Contested Concept (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).

18 - A. O. Lovejoy, *The Reason, the Understanding, and Time* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1961), x.

19 - N. Tarcov, "Quentin Skinner's Method and Machiavelli's Prince," *Ethics* 92, (1982), 692 - 709, 695- 6.

20 - M. Weber, *The History of Commercial Partnerships in the Middle Ages*, trans. Lutz Kaelber (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2003).

21 - R. Koselleck, *Futures Past: On the Semantics of Historical Time*, trans. Keith Tribe (New York: Columbia University Press, 2004).

22 - R. Koselleck, *The Practice of Conceptual History: Timing History, Spacing Concepts*, trans. Todd Presner (Stanford, CA: Stanford University Press, 2002).

23 - C. Schmitt, *The Concept of the Political*, trans. George Schwab (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press), 30- 1.

24 - يملك «سكينر» نظرية عامة، تم الاستشهاد بها سابقاً، حول دوافع المبدعين الأيديولوجيين، وهي «فرض الرؤية». هذه النظرية لا تتناسب بشكل جيد مع نقده لاضطهاد «ليو شتراوس»، وفن الكتابة وهو الحاجة إلى الكتابة بطريقة تُجَبِّه الاضطهاد في مواجهة الأنظمة المتعصبة دينياً في أوروبا ما قبل الحداثة، وفي أماكن أخرى (Skinner, *Visions of Politics*, Vol. 1, 71)، رغم حذر ووضوح شتراوس والاقتراح الذي قدّمه. والمسألة الأكثر أهمية هي: هل يتناسب تفسير سكينر حول «التلاعب» و «فرض الرؤية» مع حالات مثل رواية «كوخ العم توم». بالتأكيد، كانت هناك «رؤية» حول إنسانية العبيد: ولكن ألم تكن هناك مشكلة فكرية وأخلاقية حقيقية حول العبودية كانت هذه الرؤية الرومانسية للعبيد بمثابة استجابة واضحة لها؟ تظهر مسألة مماثلة مع رؤية إيان هاكينج لقصة إساءة معاملة الأطفال، وللسبب نفسه: الاتهامات بالتلاعب لا معنى لها إلا عندما يتم محو الحقائق الواضحة

(S. Turner, "The Limits of Social Constructionism" in I. Velody and R. Williams (eds.), *The Politics of Constructionism* (London: Sage, 1998), 10920-).

25 - Skinner, *Visions of Politics* Vol. 1, 120.